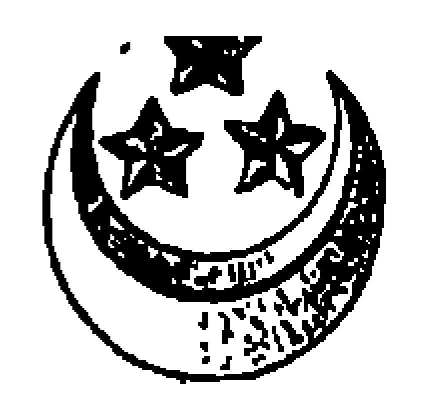
مذكرة فى مشروع
قناة السويس

مدكور



مذكرة

برأي محمد احمد مدكور
عضو الجمعية العمومية عن مدينة القاهرة
فى مشروع قناة السويس

من اهم مايجب على كل انسان لوطنه السعي وراء نجاح بلاده بالمحافظة على موارد ثروتها وبقاء كيانها وليس لدينا الآن من القوة مايمكننا من الدفاع عن حقوقنا فضلا عن المحافظة على كيان بلادنا وكلنا نسعى جهدنا مااستطعنا لذلك سبيلا بكيفية معقولة مألوفة لايجاد الطريق الموصل لهذا الغرض الشريف ومن اهم الاسباب التي تساعدنا على ذلك اقتناص مايصادفنا من الفرص التي تسنح لنا والتي يجب علينا ان لا نضيعها سدى مخافة الندامة حيث لا ينفع الندم سواء للانتفاع بها اوحفظها الى وقت الحاجة اليها . هذا ماتنتهجه الامم التي ترجو ان تنال مركزا عاليا في هذا الوجود لتنتفع به نفسها وبلادها

ان بين ايدينا الآن مشروعا من اهم المشاريع خطارة مشروعا يعلم الكل درجته من الاهمية العظمى اذ فيه حياتنا او مماتنا ذلك هو مشروع مد اجل امتياز شركة قناة السويس الى قرن كامل من الآن وهو المشروع الذى من اجله تم عقد هذا الاجتماع وحيث حملنا تبعة هذا المشروع الخطير

وصرنا نحن المسؤولين وحدنا دون سوانا عن نيجته لان حكومة بلادنا عرضته علينا بصفتنا نواب الامة واعدة ايانا ضمنا بان رأينا سيكون قطعيا فى هذا الموضوع : اذن صار من الواجب علينا ان نبدي اراءنا بما فيه صالحنا وصالح بلادنا للحصول على احسن النتائج لان التاريخ سيسجل علينا مانقرره نحوه فلا نكون عرضة لذوي الغايات والاغراض وان لا نوقع انفسنا فيما وقع فيه غيرنا من قبل ونحن نئن من جراء اعمالهم الآن اقول غيرنا ولا اقول اباءنا أو اسلافنا لان هؤلاء كانوا لا حول لهم ولا قوة بل الحول والقوة كانتا بيد الاستبداد اما الآن وقد زال الاستبداد واصبحت الحرية موجودة فقد وجب علينا ان نرفع اصواتنا باستحسان او استهجان مايقع امام نواظرنا لنظهر ماتكنه ضمائرنا من السرور اوالاستياء ولا يصح مع كل هذا ان نباع كالمتاع فى الاسواق

انني كـكل مصري محب لخلاص بلاده من اغلال الشركات وفكاكها من قيود الاحتكارات وخروجها من تحت نير الالتزامات ويود من صميم فؤاده ان يستأثر بنوها بخيراتها وان تكون ايديهم الوحيدة هي الفعالة فى كل مايعود على بلادهم بالنفع العظيم والخير العميم — أرى ان مشروع قنال السويس هو من المسائل الحيوية الهامة لانه هو الكنز الذي تستمد مصر منه حياتها الاقتصادية بعد سنين معدودة هي قليلة جدا بالنسبة لاعمار الامم كما تستمد منه حياتها السياسية ايضا

وحيث ان هذا المشروع على ماهو عليه من الخطارة بمكان لزم علينا أن ندقق البحث فيه ونميزه عظيم عنايتنا وكبير اهتمامنا لنستخلص منـه النافع لنا ونتوقى الضار فاذا وجدنا النفع في الرفض رفضناه ولا تثريب علينا

مادامت وجهتنا شطر الصالح العام

بدأت الجرائد في شهر اكتوبر من السنة الماضية بالكلام على مسألة مد امتياز شركة قناة السويس لمدة أربعين سنة أخرى تبتدىء من سنة ١٩٦٨ ميلادية أي بعد نحو الستين عاما ووجد مجال في ذلك الحين للكتاب الاجلاء فخاضوا اغمار البحث في هذا الموضوع الجلل وكانت نتيجة هذا البحث ان الرأي العام في مصر يعارض تلك الاراء الخصوصية الراغبة في تنفيذ هذا المشروع معارضة شديدة خصوصا عند ما أعلنت مذكرة المستشار المالي على صفحات الجرائد حيث صاحت الامة صيحتها التي بلغت عنان السماء مظهرة عظيم استيائها ومحذرة أولى الامر فيها من المخاطرة بمستقبل البلاد بتنفيذ هذا المشروع الذى ليس من اختصاصنا أن ننظر أو نحكم فيه انما نترك أمره لابنائنا أو أحفادنا كما نبهنا الى هذا الامر ذلك الرجل الداهية جناب اللورد كرومر الذى حنكته الايام عند كلامه على هذا المشروع منذ ثلاث سنين فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ م حيث قال « ولكن زمان البحث فى هذه المسألة لم يحن الى الآن بل الحكم فيها سيكون لابنائنا أو أحفادنا »

على ان الحكومة الخديوية لما رأت ان الامر قد وصل الى درجة لا تمكنها أن تقف فى تياره الا اذا أشركت معها نواب الامة أعلنت بانه لن يبت فى الامر الا بعد أخذ رأي الجمعية العمومية التي سيكون رأيها قطعيا فى الامر فهدأت بذلك التصريح تلك النار التي تأججت بين ضلوع المخلصين وانتظروا ما سيكون

ان لى كلمة على تلك المذكرة التى ضج منها الرأي العام فى مصر هذه الضجة الهائلة وهي المذكرة المختصة بمشروع القنال التي دبجها يراع جناب

المستر هرفي مستشار المالية المصرية مبيناً فيها الفوائد الجمة التي يراها في صالح مصر من المصادقة على اطالة أمد امتياز شركة قناة السويس معتمداً فى ذلك على خبرته التامة في العمليات الحسابية حيث أضاف الى مذكرته عملية حسابية تخمينية استخلص منها مايراه فى صالحنا وصالح بلادنا اذا نحن قبلنا مشروع امتداد أجل امتياز الشركة ووافقنا عليه ويا ليته اقتصر على ابداء رأيه باعتبار انه رجل المالية بل حشى مذكرته بالتهديد الصريح وادخال الخوف علينا اذا نحن عارضنا في الامتداد ورفضنا المشروع ومن أغرب ما رأيناه فى مذكرته ان المفاوضات كانت جاريه بينه وبين مجلس ادارة الشركة من الشتاء الماضي في هذا الخصوص وتبادلت الآراء والمناقشات والمفاوضات بينهما حتى اتفقا على ما ظهر أخيرا

أما كلمتى فهى كيف ساغ لجناب المستشار أن يتولى تحت ستار الكتمان المفاوضة فى هذه المسألة الهامة التى نعتبرها أم المسائل وأولها وآخرها مدة سنه تقريبا بدون أن يكون لحكومة الجناب العالى علم بها وبدون أن يعرف أحد منا شيئا عنها لولا فضل الجرائد التي أمكنها أن تعرف السر فأذاعته على رؤس الاشهاد ولولا اذاعته لها ربما كان الامر قد تم بدون أن يؤخذ رأي الجمعية العمومية ولا أكون مبالغا اذا قلت انه ربما كان قد تم بدون أن يعرفه رجال حكومتنا الا يوم امضاء العقد والتصديق عليه هذا مع كون جناب المستشار قد بنى حسابه على طريقة مختله سنبينها فيما يلى وبنى على الناتج من هذه الطريقة الفائدة التى تعود على مصر من مد الامتياز

(أولا) جعل زيادة ايرادات الشركة بعد المصروفات الحاليه دخلا للشركة واعتبرها كذلك أيضاً في المدة التي تجيء بعد سنة ١٩٦٨ م مع ان

المصروفات الحالية التى استبعدها جنابه الآن تتضمن مبالغ لا يصح أن تكون موجودة بعد سنة ١٩٦٨ كاقساط الديون الحالية وقدرها نحو ١٧ مليون فرنك في السنه وفائدة واستهلاك رأس المال وقدر ذلك نحو الاحدى عشر مليون فرنك واحتياطي الاستهلاكات والاحتياطى القانوني والاحتياطي الخصوصى فكل هذه المبالغ لا يكون لها محل حينما يرجع القنال لمصر فضلا عن انه لا يكون محل كذلك لجميع مصاريف ادارة الشركة بفرانسا ومصاريف نقل النقود اليها ومعاشات عائلة دلسبس ومأمور الحكومة المصريه فهل لو أضفنا كل هذه المصاريف الى مبلغ زيادة الايرادات التى اتخذها جناب المستشار المالي أساساً لحسابه اما يتغير الحساب وتكون الحكومه مغبونه على الاقل في هذه المبالغ

ثانياً — اعتبر جنابه في حساب الحصص التى تعطى للحكومه ما بين سنة ١٩٢١ و سنة ١٩٦٨ على واقع زيادة الايراد المذكور باعتبار ان كل زيادة الايراد توزع ارباحا على المساهمين وغيرهم وفاته ان زيادة الايراد لا توزع جميعها فاننا قد رأينا سنين عديدة كانت زيادة الايراد فيها نحو الثمانية وسبعين مليونا مثلا ولم يوزع الا واحد وسبعين مليونا فقط فكيف يحسب على الحكومة حصة فى مبالغ لا تقبضها ويحسب على هذه المبالغ فوائد مركبه الى سنة ١٩٦٨ م ثم تدخل فى التقسيط في مدة الاربعين سنه التاليه . اما يعد هذا خللا فى عملية الحساب التى أجراها جناب المستشار المالى التي بنى عليها مذكرته ؟

أليس مع بيان هذا الخلل فى الحساب يكون العوض الذي يقول جناب المستشار انه يوازى نصف أرباح القنال أربعين سنة غير كاف وتجب زيادته

يقولون ان الصفقة رابحة لمصر وان مساهمي الشركة معارضون فيها ويرونها في غير صالحهم ولذلك جعل لهم القول الفصل في الموضوع ولو صح ذلك لكانت سهام الشركة الآن مطروحة فى الاسواق ولا من مشتر ولكنها بالعكس من ذلك قد زادت زيادة كبيرة من عهد ان ازيع خبر قرب نجاح المشروع نحو الستة جنيهات في السهم الواحد فتكون مجموع الزيادة ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه لان السهام ٤٠٠٫٠٠٠ سهم. فهل بعد هذا دليل على ان الصفقة رابحة حقيقة ولكن للشركة لا لمصر لانه اذا كانت هذه الزيادة وهى اثنين مليون ونصف تقريباً زيدت فى أثمان سهام الشركة بمجرد اذاعة خبر كهذا فكم تكون الزيادة اذا نجح المشروع وتحصلت الشركة على امتداد الاجل: ان ربحها فى ذلك الحين لايقل في نظر العارفين عن العشرة ملايين من الجنيهات في الاربعمائة ألف سهم اذا أرادت هي أن تبيع تلك السهام وهو الامر المستحيل وقوعه منها فانمعن النظر فيما تربحه الشركة في بضعة أيام وما تمن به علينا من هذا القدر الذى لايمكنها الحصول عليه الا بموافقتنا وهو أربعة ملايين تعطيها لنا على أربع سنوات وتأخذ منا امتيازاً جديداً لمدة أربعين عاماً يخول لها الحق في نصف ايراد الشركة سواء بسواء

هل لو أبقينا حالة القنال على ماهي عليه الى مابعد جيلنا هذا الا يرزق الله مصر بمستشار مثل هـذا المستشار يحين فرصة أرجح وصفقـة أنفع ؟ الا يخلق الله فى الستين عاماً الآتية رؤوسا تخرج أحسن من هذا المشروع؟ فلماذا نحن متعجلون؟

هذه أول مرة اشتركت الامة فيها مع حكومتها فى مسألة القنال فلا تعمل هي أيضاً ماعمله أولئك الحكام المطلقون ولا نكون سبباً فى الاعتداء

على حقوق أبنائنا وكفى ماحملوا وما يتحملون اياه من ارزاء وديون وتبعات فلنترك لهم التصرف فيما يؤول اليهم وحينذاك يكون حسابهم مبينا على الحقيقة لا على التخمين كما نعمل الآن

بحثت كثيرا كما بحث غيري فى هـذا الموضوع فلم أوفق مثلهم الي معرفة سبب خروج هذا المشروع الى عالم الوجود وانقضاضه على رؤوسنا فجأة فلا الشركة مبينة لنا الملجيء لها على فتح هذا الباب قبل أوانه بأكثر من نصف قرن ولا الحكومة دالة لنا على سبب اعارتها هـذه المطالب اذناً صاغية وأحلالها محل العناية حتى عرضتها على مجلس نظارها فبت فيها رأياً يكاد يفهم منـه ان الحكومة تدعو أعضاء الجمعية العمومية الى اتباع خطواتها فيما أشارت اليه والموافقة على المشروع طبقاً لما أدخلته من التعديلات التي رأتها موافقة لها ولم تقدم لنا أى دليل يمكننا أن نتخذه حجة لنا فى تأييد رأيها لنفاذ هذا المشروع

يظهر من الظروف والاحوال التى عرضت فى غضونها هذه المسألة ان سوء النيه محقق من قبل الشركه وان المسأله هي فى فائدتهـا لامحاله وان الحكومة المصريه لاتجنى من ورائهـا ادني فائدة مادية ولا ادبية والدليل القوى على ذلك ان الحكومه الانكليزيه نفسها لم ترد ان تحمل تبعه هذا العمل ولم تقبل ان تأخذ على عهدتها هـذه المسؤوليـة الكبرى لعلمها بنتائجها الضارة على البلاد ولـكنها من جهة اخرى ترى انـ اطالة امـد الامتياز هو فى صالحها أكثر من غيرها فارادت ان توفق بين مصالحتها الذاتيه وعدم لومها فيما بعد على مايحيق بمصر من المضار فوجدت ان الخلاص من هذه الورطه لايكون الا بالايعاز الى نوابهـا بان يقرروا فى البرلمانـ

بان « راي الجمعيه العموميه فى مصر هو قطعى فى هذه المسأله »

يريدون بذلك ان يلقوا التبعه على عاتقنا نحن اعضاء الجمعه العموميه فى مصر ويظنون اننا ننقاد لكل امر فيه مصلحتهم فنعمل لارضائهم ويعتقدون ان لهم منا انصاراً فاذا ماعرضت المسأله على الجمعيه العموميه كان الرأي ماتريده انكلترا ولكن هذا الظن لن يحقق ابدا مادام الامر عائد علينا ان خيراً فخير وان شراً فشر

ان فى قرار مجلس البرلمان هذا وفي ظهور المشروع فجأه وفي وجوده قبل الآوان بنصف قرن وفي تفنن المستشار المالى في اساليب اقناعنا بفائده المشروع وارهابنا من المستقبل وتهديدنا بخروجه من يدنا بعد انتهاء اجله كل ذلك يحقق لدينا ان في الامر سرا خفياً نحن اولى الناس بحل معمياته وادراك كنهه وان وراء الاكمة ماوراءها من الغايات والاغراض

لم نفهم للآن الغرض الذي من اجله تريد الحكومه الموافقه على امتداد اجل الامتياز ولم تكن هي البادئه في هذا الطلب ولم يخطر لها ببال الاحينما عرضته الشركه فاذا كانت ترى ان الفرصه سانحة للحصول على المال فقد يمكن الحصول عليه من موارد اخرى شتى بدون ان ينالنا جزء صغير مما نتوقعه من الضرر بحصولنا عليه من طريق الاستدانة على مداخل امتياز شركة قناة السويس والحكومة لم تبح لنا يوما من الايام بان خزائنها اصبحت خاوية على عروشها وانه يخشى عليها من ازمة مالية تكاد تسقط في هاويتها قريباً فما هي حاجة الحكومه اذن الى هذا المال؟ وما هي الوجوه التى تريد ان تصرف فيها هذا المال؟ وما هو الامر الذي يعوذه ذلك المال ؟ وما هي المصيبه التى أوشكت ان تحط رحالها برحا بنا فنريد ان نتدرع لها بالمال ؟ ان الحكومه لم

تقل لنا شيأ مطلقاً بل عرضت علينا المشروع خالياً عن كل سبب

فلو فرضنا ان الحكومه رأت الفرصه سانحة لها كما تقدم وتريد انتهازها والحصول على المال وأخذنا قيمة هذا المال وقدره تسعة ملايين جنيه على حسب تقدير المستشار المالى مروج هذا المشروع الذى اظهرنا خالل عمليته الحسابية التى بنى عليها رأيه واستعملناه فى مشروعات نافعة تنتج لنا اربعة بالمائة سنويا لكان المجموع بعد ستين عاما تسعين مليونا : نعم : لو صحت المقدمه لصحت النتيجه وما ادرانا بما تستعمل فيه هذه النقود واذا افترضنا ايضاً ان المال لازم حقيقة لمشروعات نافعة واقترضنا التسعة ملايين لمدة الستين سنة بفائدة أربعه في المائة (وهو ربح عال بالنسبة للقيمة) لكان مقدار القسط السنوي من ربح ورأس مال نحو الاربعمائة ألف جنيه فى السنة ومجموع الاقساط نحو الاربعة وعشرين مليونا. الا يمكن لخزينة الحكومة أن تتحمل هذا القسط السنوى لتحصل على جميع الفوائد التي يقولون عنها وهى التسعين مليونا في نهاية المدة على حسابهم وتبقى القنال الى فرصة أخرى تتحصل فيها على شروط أحسن من المقدمة اليها : نعم : ان الحكومة لو اقتصدت قليلا في نفقاتها لوجد عندها هذا القسط وزيادة ولها من زيادة ايراداتها المضطردة ما يمكنها من دفعه ان لم نقل ان هذا القسط يدفع من ريع تلك المشروعات النافعة التى تريد ان تقترض من اجلها المال وتضحى فى سبيلها اثمن كنز نريد أن نبقيه لذرارينا كي نعوض عليهم بعض ما حملناهم اياه من ديون وتبعات

نرانا نئن من قلة المال ومن الاحتياج للمال في الزمن الذى عرضت علينا فيه الشركة طلب مد امتيازها مع ان المال يصرف جزافا فى ابنية لالزوم لها وفي

مساكن تهدم قبل ان يتم بناؤها وفي مشترى سهام جرت علينا خسائر جمة كنا في غنى عنها وقد ضاع منا بسببها مالا كثيرا لم يؤخذ فيه رأي الامة حتى كانت تتخذ الحيطة لنفسها مما اوقعها فيه المستشار السالف وربما كنا مع عدم مشتراها في غني عن المخاطرة بهذه التضحية العظيمة مع ان تلك المشروعات النافعة التي نريد من اجلها الحصول على المال كانت احوج لهذه المبالغ . اننا لانريد احياء الميت ومافات مات ولكننا نريد ان نتدبر فيما هو آت لانه خير لنا وابقي. اننا لسنا في حاجة للاصلاحات والزخارف لاننا في غني عنها لانريد الفرع قبل الاصل ولانود الكماليات قبل اللزوميات وحيث اننا لانرى أمام اعيننا عملا يضطر الحكومة لان تبسط يدها كل البسط الآن لهذا المشروع فاولى لها ان تتدرع بالصبر الى ان يحين وقت البحث في هذه المسألة الخطيرة كي لا تقعد بعدئذ ملومة محسورة على مافرطت في امرها ولو افترضنا المستحيل وكان الغرض هو اغتنام الفرصة على كل حال فان الشيء الذى يعود بالضرر على مجموع أمة بأسرها مدة قرن كامل ويكون من ورائه النفع لشركة هي مكونة من اشخاص معدودين لايكون فرصة يراد انتهازها او الحصول عليها كما بيناه بالادلة القطعية والبراهين السديدة

لماذا فكرت الشركة الآن قبل الاوان في اطالة امد امتيازها ؟ ولماذا هي تسعى فى الحصول على هذا الامتياز ؟ اليس في ذلك سر يجب ان نتوقع منه الشر لبلادنا ؟ أوليس فى ذلك مايحملنا على ان نسيء الظن اساءة قطعية بهذا المشروع ؟

ان تقرير المستشار المالى وتقارير الماليين والباحثين لهذا المشروع كلها على وتيرة واحدة ناطقة بان ايراد القناة يزداد كل سنة زيادة مضطردة

فبعدان كان الايراد في سنة ١٨٩٠ نحو السبعين مليون فرنك حينما كانت اجرة الطن الواحد ٩٫٥٠ تسعة فرنكات ونصف اصبح الايراد في سنة ١٩٠٩ حوالي المائة أربعة وعشرين مليون فرنك وأجرة المرور ٣/٤ ٧ سبعة فرنكات وثلاثة أرباع الفرنك عن الطن الواحد كل هذا يدلنا على أن تخفيض أجور المرور لا يخيفنا لانه كلما نقصت الاجره كلما زاد الايراد ومن يكون له المام بالاحوال التجارية يحكم لاول وهلة أن تخفيض الاجور مسبب دائماً لزيادة الايراد ولدينا من الادله والبراهين على أقوالنا عدة مصالح من نفس حكومتنا كالسكك الحديدية والتلغرافات والبوستة وغيرها وقد قال جناب المستشار المالى فى تقريره ان ايراد الشركة يزداد فى كل سنة زيادة مضطردة بنسبة مليون فرنك وهذا الاستنتاج هو فرضى لا تحقيقى ولكن الزيادة الحقيقية هي التى قدرها حضرة المالى المحقق محمد طلعت بك حرب اذ قال ان الزيادة السنوية المضطردة فى الايرادات هي ثلاثة ملايين من الفرنكات معتمداً فى ذلك على حساب الشركة نفسها وقد رأت الشركة هذه الزيادة وحققتها فلم يشأ أصحاب الحصة الفائزة أن تنتهي مدة الاشتراك وهم لا يجنون بعدها تلك الثمار الغالية ووجدت ان هذه الفائدة حرام على المصريين التمتع بها حلال لها التهامها فعرضت هذا المشروع ونحن فى وقت فيه الزيادة المضطردة قليلة وستكون بعد زمن عظيمه مع تقدم الامم في العمران والمدنية والاختراعات الحديثة خصوصاً بالنسبة لما نراه من تقدم التجارة والصناعة في القارة الاسيوية الذي يكون من ورائه النقل المستمر بلا انقطاع من قناة السويس

يعددون لنا مخاوف بخصوص تنقيص رسوم العبور لو صدرت من الشركة نفسها لعذرناها ولكنها صادرة منا فلا نرد عليها الا بما قال رئيس

الشركة نفسه عنها من انها أوهام وأضغاث أحلام ولنذكر هنا ما قاله البرنس دارنبرج رئيس الشركة الحالى في خطبة له فى الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ أي منذ سنة ونصف تقريباً

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يبق بعد محل لترديد تلك الحكاية . حكاية انشاء قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبريا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة فاذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم من طريق البحر . وان قنال بناما لا يمكن أن يتحقق الا بعد عشر سنوات ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الشرق والغرب سيكون دائما طريق قنال السويس » الى أن قال :

« وان الصين تبتدىء الآن فقط فى أن تفتح أبوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يربو عدده على سكان القارة الاوربية جميعها . ولا شك أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التى تجوس خلال تلك الديار »

يقولون ان بوغاز باناما تقرر رسم المرور فيه من الآن بخمسة فرنكات ويخشى أن يتخذ ذلك بالنسبة لقنال السويس وما هذا بالشيء الجديد بل انه امر متفق عليه من سنة ١٨٨٣ بين شركة بناما وبين أصحاب السفن والتجار الانكليز فى اجتماع حصل بلوندره فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ وضع فيه بروجرام السير فى المستقبل ومن ضمنه ان الرسوم تنقص كلما زاد الايراد الى ان تصل الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد ومن ذلك الوقت بدىء في التنقيص من عشرة فرنكات ونصف الى ٧ ٣/٤ ولم يؤثر ذلك التنقيص

على الماضي فلماذا يؤثر هو في الآتي

لانكون ملوكيين اكثر من الملك فان البرنس دارمبرغ نفسه قال أيضاً في خطبته التي ذكرنا شطرا منها مايأتي : « ان هذا التنقيص لايخيفنا قط لاننا نعتاض عنه بزيادة المرور المتوالية في القنال » ولا يمكننا أن نعول الا على أقوال مثل هذا البرنس الذى يعد كلامه أكبر حجة فى مثل هذا الموضوع لانه أدرى بحال الشركة منا ومن مستشارماليتنا ورجال حكومتنا فلماذا نخاف نحن وتؤثر علينا هذه الاوهام حتي نقبل بمثل هذا المشروع الجائر وعليه فلا محل لما ذكره جناب المستشار في تقريره وارانا اياه مجسما بتخوفه من تصرفات الشركة اذا نحن عارضنا في اطالة امد الامتياز اذيقول انها ربما خفضت رسوم العبور من حين لآخر حتي تصبح عندسنة ١٩٦٨ لايوازي الايراد جزء من المصروفات ولكنني على خلاف رأيه فان الشركة التي تعمل مثل هذا العمل تكون قد فقدت الذمة والأمانة فضلا عن ان مثل هذه الاعمال لايمكن ان تنتظر حتي ولا من صغار الاحلام ومع ذلك فان هذا الفرض خيالى ايضا لا يصح اتخاذه دليلا والقياس عليه او التخوف منه

يقول كذلك جناب المستشار ان الدول ربما تتفق على ان الملاحه تصبح حره بدون رسوم ولكن مثل هذه الفروض والتكهنات لا يليق ان يبنى عليها مجادل رأيه ولا يصح ان يتخذ من الخيالات الشعرية دليلا على دعواه وكل من يسمع هذا القول يعجب كل الاعجاب من تفنن جناب المستشار المالى ونبوته بالمستقبل الا يدرى جنابه ان العقد الذى امضى بين المتعاقدين « الشركة والحكومة المصرية » وتصديق الباب العالى على هذا العقد يقضى بان القناة تصبح ملكا للحكومة الخديوية المصرية بعد انتهاء اجل الامتياز

تتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه بناء على الاتفاقية المعقودة بين الخديو الاسبق رحمه الله والشركه فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م فقد جاء فى الماده الخامسة عشرة منها ما يأتى « يصرح الطرفان هنا على سبيل التفسير انه عند انتهاء التسعة وتسعين عاما التى هي مدة الامتياز يلغى الامتياز قانونا الا اذا تجدد باتفاق اخر بين الحكومة المصرية والشركه وهذه المادة قد الغت حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من اتفاقيه ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التى كانت تقضى باعطاء الشركه الحق فى تجديد الامتياز مع زيادة خمسة فى المايه من الارباح عن كل مدة تريد تجديدها »

يقول ايضا جناب المستشار المالى فى مذكرته بانه « عندما تستلم الحكومة القناة قد لا يمكنها مقاومة الطلبات المخندة بالظروف الاقتصادية السياسيه لانقاص الرسوم انقاصا كبيرا هذا اذا لم يكن الطلب لفتح القناة حرة لاجتياز تجارة العالم فيها وفي بعض الظروف تكون الشركة اقوي من الحكومة لان الشركه بدفاعها عن مصالح المساهمين تستصرخ لاعانتها قوى عدة دول سياسية فهل تكون عند مصر قوة مقاومة كبيرة كقوة شركة قناة السويس حتى تقاوم المطالب المستمرة من اصحاب البواخر والتجار من كل انحاء العالم »

قول بعيد عن الصواب لمخالفته للقانون الدولى العام لان قناة السويس من صنع الانسان وفى وسط أرض عثمانية فهي طبقا لاحكام القانون الدولى العام ملك للدولة المار فى ارضها وزيادة على ذلك فان عقد الشركه بما عليه من تصديق الباب العالى صريح فى ان الحكومة المصرية تصير بعد انتهاء مدة الامتياز صاحبة السيادة المطلقة على القنال كما اسلفنا واذا افترضنا

المستحيل واجبرتنا الدول على حرية العبور من القنال مع ان التاريخ لم يأتنا بسابقة لذلك وهب ان ذلك يحصل فماذا يكون ؟ يكون ان الحكومه التي تعودت الخسارة فى كل مايتعلق بالقنال أن تتحمل هذه الخسارة الجديدة المبنية على الظلم ودوس الحقوق ويكون ذلك بالرغم منها وتعد معذورة اذ ذاك لا ان تهب مثل هذا الكنز الثمين عن طيب خاطر بثمن بخس دراهم معدودة وينظر ابناؤنا لقناطير الذهب المقنطره التى تجبيها الشركة من الجواري المنشآت العابرات بعين ملؤها الاسف والأسى

ان الشركة تقول لنا انتم محتاجون لى لتأخذوا نصيبا فى الاربعين سنه لانى اقوي منكم ومن غيري تدوس الحكومات حقوقكم فنجاوبها وانت أيتها الشركة ألست محتاجة لتصديقنا على امتداد الاجل لتكسبي نصف ايراد الاربعين سنه ؟ أليس هناك تبادل فى المنفعه ؟اليس احتياجنا لك يعادل احتياجك لنا ؟ ألا يكون لنا حق فى أن نطالبك بان العوض الذى تدفعينه يكون موازيا او مقاربا لما تأخذينه ؟ الكوننا محتاجين لك على رأيك يجب علينا ان نعطيك امتياز الاربعين سنة غنيمه باردة ؟ كلا هذا امر لانأتيه

ان من يمعن النظر في المشروع يجده كله في فائدة الشركه اذ يجد فيه ان الحكومه ملزمة بتحمل فوائد ديون الشركه وارباحها واستهلاكها أى الديون التى تعقدها الشركة ابتداء من سنة ١٩١١ تلك الديون التي سينال الحكومة منها قسط عظيم حتى فى الاربعة ملايين جنيه التى تمن علينا بها الآن بصفتها مساهمة فى لامتياز الجديد اذالم تدفعها الشركة من مالها الاحتياطي واقترضته من الخارج وهذه الديون تنقص ولا شك الارباح المستقبله بعد سنة ١٩٦٨ فيكون نصيب الشركه الغنم ونصيب الحكومه الغرم

لماذا هذه الشركة التي يتطير منها جناب المستشار والتي يتهمها بانها ربما تعمل للنكاية بنا فتنقص اجور المرور من سنة لاخرى اذا نحن لم نوافق على اطالة أمد الامتياز حتى اذا جاءت سنة ١٩٦٨ تكون اجور المرور لا تكاد تذكر . لماذا لا ينطبق عليها ايضاً اننا اذا اتفقنا معها على اطالة امد الامتياز انها تستدين من سنة ١٩١١ (طبقاً للعقد الجديد) ديونا باهظه فتأتى سنة ١٩٦٨ ولا يكون لنا نصيب من الارباح مطلقاً اذن يجب علينا نحن ايضاً ان نخوف من تصرفاتها ما دام المستشار المالى يسيء الظن بها الى هذا الحد ونحن اولى منه باساءة الظن لان الفائدة عائدة عليها والضرر عائد علينا كذلك ان الشركة التى لم نر منها أقل ميل لمساعدة المصريين مطلقا بدليل انها لم تقبل مصريا فى وظائفها كبيرها وصغيرها حتى العمال الذين تستخدمهم في أشغالها فانهم من الاجانب ايضا : لا أخشى بأسا اذا قلت انها لا تستحق أدنى التفات من المشتغلين لصالح مصر والمصريين لانها تعلم قبل كل شيء ان هذا القنال حفر على رؤوس المصريين الذين لم يجنوا من ثماره الا التعب والنصب وهي الآن تتمتع بنتيجة أعمالهم وتجنى القناطير المقنطرة من الفضة والذهب فقد كان من الواجب عليها أن تجمل لذراري اولئك الذين ضحوا نفوسهم في هذا السبيل على غير ارادة منهم نصيبا صغيرا من أرباحها الكثيرة

وقد كان من الواجب على مروجي هذا المشروع الآن كالمستشار المالي ومن على شاكلته لو تحققت تلك التخيلات الوهمية التى في رؤوسهم وصح القول بأن المشروع في صالح مصر ان لا يذكروا تلك السيئات فى الوقت الحاضر اي فى وقت مساومة الشركة على عوض المدحتي اذا قالت الشركه ما يقوله

هؤلاء وجب عليهم ان يدافعوا عن حقوقهم ويثبتوا لها انها مخطئه وان المستقبل يجب ان يقاس على الماضي وان الزيادة فى اضطراد وأن المخاوف لا محل لها

هذا ماتقضى به المهارة في التجارة اما جناب المستشار فاظنه نابغة فى العمليات الحسابيه كما تقدم فدخلت عليه حيل الشركه التاجرة

الا يذكر جنابه ماقاله مرة رئيس وزارة انكلترا اللورد دربي حينما ساله احد النواب عما اذا كان فى نية انكلترا ان تشترى القنال لما فيه من الفوائد الجمة لها حيث اجابه معترضا على فقرته الاخيرة من سؤاله بجواب مقنع يصح ان يكون ردا على جناب المستشار المالى وكل من يروج مشروع الاتفاق قائلا « ان الذى يريد ان يشتري سلعة وكان عنده اقل المام باصول التجارة لا يبدأ مطلقا باظهار محاسن تلك السلعة او انها لازمة له » وهل من الحكمة ان يقال حين عرض المشروع ان هذا منتهى مايطلب من الشركة وهل يعد هذا ايضا من ضروب التفنن فى اساليب الترغيب ؟

وعليه فقد كان الواجب على جناب المستشار المالى أن لا يقدم المشروع الى الحكومة بالصفة التى قدمه بها مظهرا عدم قدرته في الحصول على أكثر من ذلك طالبا من مجلس النظار الموافقة على مشروعه مع ان الشركة قبلت مبدئيا التعديل الذي أدخله حضرات النظار وهو التعديل الذي سنبينه هنا لا على سبيل كونه موافقا لنا انما على [illegible] جملة اعتراضاتنا على تصرفات جناب المستشار في هذه المسألة الخطيرة التي استبد في بحثها هذه المدة الطويلة ولم يقدم لنا فى نتيجة ابحاثه من الادلة ما يجعلنا ننقاد لرأيه

أما التعديل المذكور فهو — أولا — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك وان تكون قسمة الارباح بالمناصفة الكاملة من سنة ١٩٦٩ الى ٢٠٠٨

بدون تمييز للشركة التى كانت تريد أن تحفظ لنفسها أولا خمسين مليون فرنك مع حفظ الحق لها ايضاً فيما يصيبها اكثر من ذلك اذا زاد الايراد عن المائه مليون بحق النصف واذا نقص فلا يهمها

ثانياً حفظ الحق للحكومه فى نصف الارباح لايكون من اول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ امتداد الاجل المطلوب (كذا)

ثالثاً -- حذف الماده التى تلزم الحكومه بان تدفع من اول سنة ٢٠٠٩ الذى هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمى الشركه ومرتبات تقاعدهم واعاناتهم

هذه هى التعديلات التى ادخلت على المشروع وهى على كل حال لا تكافئ ماينالنا من الخسائر اذا تم الاتفاق عليها لان المشروع لا يزال بعد هذا التعديل في غير صالح بلادنا

علمنا من كل ماتقدم ان جناب المستشار يحسن بكل ما لديه من قوة وبلاغة وفصاحة فى مشروع اطالة أمد الامتياز ويخيفنا من المستقبل اللآن (على حسب زعمه) بالفيوم والمخاوف فعلى أى وجه نفسر هذا الاهتمام؟ هل نفسره لصالحنا ولم يوجد فى ماضي رجال ماليتنا مايحملنا نضع ثقتنا فيهم ونعتقد انهم يعملون لصالحنا ؟ ام نفسره لصالحهم وهو الارجح وقد قامت عليه البراهين القاطعه

لقد آن لنا أن نعرف ان هذا القنال حفر على رؤوس رجالنا وبأموالنا وأرواح أهلينا وفى وسط بلادنا العزيزه فلا يسوغ لنا أن نبيع هذه الكنوز الثمينة بثمن زهيد لاننا نخاف يوما يذكرنا فيه أبناؤنا واحفادنا بما نذكر به

الآن اولئك الذين كانوا سبباً لضياع أعظم نصيب واوفر قسط لنا في هذه القناة وقد وجب علينا أيضاً أن نعلم علم اليقين ان اليوم الذي تخلص القناة فيه لمصر هو من أسعد أيامها اذ نقبض على هذا الكنز الثمين ونحتفظ عليه أشد الاحتفاظ كي لا تكون تصرفاتنا في حقوق غيرنا كتصرف من سلفونا في حقوقنا

انى أرى ككل مصرى ان رجوع القناة لمصر يكسبها مركزامهما بين دول العالم ذلك المركز الذى يجعل دول اوروبا جمعاء تنظر بعين المقت الى أي احتلال أجنبي لوادي النيل ويجعل مصرنا فى حرز حريز من عبث العابثين وهو الامر الذى ننشده ونتمناه من صميم قلوبنا فى كل حين لنكون أمة ذات شأن مستقل في الوجود ويعظم بذلك مركزنا في عين العالم اجمع حينما نصبح القابضين على زمام حركة العبور فى قناة السويس وفى ذلك من الاهمية العظمى مالا يخفى على أحد

وحينئذ تمنى كل دولة من الدول ذات الشأن أن تخطب ود مصر ولا تريد الا أن تكون حليفتها وان لم يكن لنا ما نجنيه من وراء سعينا هذا سوى ذلك لكفى وأنا على يقين ان أول دولة تعمل ذلك هى دولة بريطانيا العظمى لما لها ولمستعمراتها فى الشرق من الفوائد العديدة بوجود هذه القناة ومن الادلة القطعية على الغبن الفاحش الذى يصيب مصر من هذه الصفقة الخاسرة اذا تمت بأى شكل وبأى سعر مهما عظمت قيمته اننا نبقى راسفين فى قيود الاسر واغلال الاستعباد التى يجرها علينا الاحتلال الاجنبي لبلادنا العزيزه

واذا فرضنا المستحيل ايضا وهو ان مصر تخاف اليوم الذى تجتمع فيه عليها الدول ذات المصالح فى القناه وتغتصب منها حقوقها كلها اوبعضها

فاننا يجب علينا ايضا ان نحسن ظننا بمستقبل البلاد وان نقول ان هذا الاجتماع ربما افاد مصر ومحاضرها وهذا اليوم لايزال بعيدا عنا ودون الوصول اليه ستون عاما ولا يعلم الا الله ماتكون فيه حالة مصر فى ذلك الوقت

ربما اعترضني البعض قائلا : انك ادخلت المسألة فى دور سياسى فاجيبه على اعتراضه هذا : « بان المسالة التى نحن بصددها الآن ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها لكن نظر الاهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الآتية قدقرر مجلس النظار بان لايبت فيها رأيا قبل ان يعلم ان كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز » أي بهذا النص الصريح الذي القاه علينا الجناب العالى الخديو حفظه الله فى خطبته التى افتتح بها الجمعية في يوم الاربعاء الماضى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ والتى اختتمها بقوله لنا : « ونحن واثقون ان كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التى يتحملها امام بلاده عند نظره هذا المشرورع » وحيث ان كل الابحاث التى تناولتها وتناولها غيرى فى هذا الموضوع الخطير بما فيها بحث المستشار المالى تشمل كلها ماستؤول اليه حال القناة بعد مضي الستين عاما الباقية من امد الامتياز وماتؤول اليه اذ ذاك حال مصر بسبب تلك القناة بعد هذه المدة الطويلة فضلا عن كون المسالة لاتقتصر علاقتها بمصر دون غيرها بل بالعكس من ذلك فان لكل دولة من الدول فى قناة السويس التى هي موضوع بحثنا الحالى شأن عظيم بالنسبه لملاقات تلك الدول سواء فى داخليتها بالنسبة لبعض تلك الدول اوفى خارجيتها بالنسبه لمستعمرات البعض الآخر وما يختص بكل منها في هذا الموضوع بالنسبة لاحوالها التجارية والاقتصادية والاجتماعيــة والسياسية ايضا

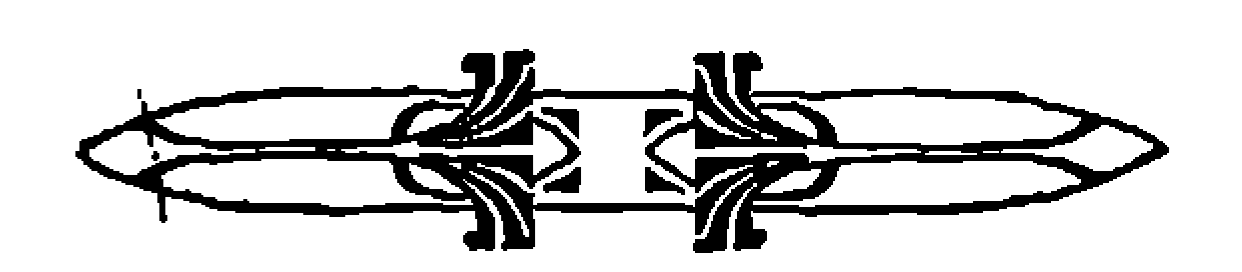
وحيث ان الظروف الحالية قضت بعرض هذا المشروع بالطريقة التي قدمناها فقد كان من المستحيل على ان لا انوه عن كل ما يخالج ضميري في هذا الشأن المهم وقد ذكرت ماذكرت لالفت انظار الهيئة للامر وأن لا نقصر البحث فيه على ما يختص بجيلنا بل لكي يشمل أيضاً ما يختص بالاجيال المستقبلة ولا تضيع علينا الفائدة ونكون قد أدينا بعض الواجب علينا مما يشعر به كل واحد منا من المسؤولية التي يحملها امام بلاده

«النتيجة»

ان تلك المقدمات التي قدمتها نتيجتها وجوب رفض المشروع وبناء على ذلك فاني ارفض هذا المشروع رفضا باتا لما يعود على بلادنا من النفع العظيم والخير العميم في رفضه والاستئثار وحدنا بثمار هذه القناة بعد الزمن الباقي من مدة الامتياز والله سبحانه وتعالى يوفقنا جميعا الى ما فيه الصالح لبلادنا العزيزة انه على ما يشاء قدير ؟

محمد احمد مدكور

تحريراً بمصر القاهره في يوم الاثنين ١٤ فبراير سنة ١٩١٠



... بستاني للنشر والتوزيع
٢٠ ش ... الة ١١٢٧١ ... هرة
... : ٣١ ـ ب ض ١٠٠١٤
... ص ١٩١ ٢٤ ٥،٤١٦٦ مدينة نصر

دار البستاني للنشر والتوزيع
٢٠١ ش الفجالة ١١٢٧١ القاهرة
ت ـ ١٠ ـ ٣١ ـ ب.ض. ر ١٠٠١٤
٢ ص: ١٩١ ٢٤ ٥،٤١٦٦ مدينة نصر


43